الأمم المتحدة S/PV.8531

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٣١

الثلاثاء، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة لونا
	جنوب أفريقيا	السيد نتسواني
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيده غيغين
	كوت ديفوار	السيد إبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثاني والعشرون للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/352)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2019/365)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1914767 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الثاني والعشرون للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2019/352)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) (S/2019/365)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جانين هينيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/416 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/352، التي تتضمن التقرير الثاني والعشرون للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2019/365، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس – بلاشارت.

السيدة هينيس – بلاشارت (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بإعادة سرد زيارتي الأخيرة لمقبرة جماعية في صحراء السماوة برفقة الرئيس برهم صالح. وموقع الدفن هذا تذكرة صارخة بجرائم صدام حسين المروعة ضد الكثير من الناس – من شعبه، وفي هذه الحالة، الشعب الكردي. كانت تجربة مؤثرة للغاية، وأكدت مرة أخرى أن ماضي العراق العنيف والخارج على القانون ما زال يؤثر على حاضره. ومع ذلك، فقد أوضحت أيضا تحول العراق الاستثنائي في هذا القرن الحادي والعشرين: من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. وترسيخ جذور الديمقراطية حقا يحتاج إلى وقت، الكثير من الوقت والكثير من العمل الشاق.

ويجب أن نسلم بأن التناحر السياسي الجاري يشكل عقبة مكلفة. فبعد عام كامل من الانتخابات الوطنية، لم تتم التعيينات الوزارية بعد في المناصب الرئيسية: الداخلية والدفاع والعدل والتعليم. والأحزاب السياسية لم تبد بعد استعدادا لتقديم تنازلات. لكن، ينبغي أن يكون مفهوما أن التسوية

السياسية ليست علامة على الضعف. بل هي في الواقع علامة على النضج السياسي وشرط أساسي للصمود.

وببطء ولكن بثبات، يجرى حاليا اختيار رؤساء اللجان البرلمانية ونوابهم والمقررين الخاصين. ويتعين إزالة هذه العقبة الحاسمة كيما ينطلق العمل البرلماني. ولم نصل بعد إلى هذه المرحلة، وإن كان الوقت قد حان لذلك فعلا، حيث لا تزال القوانين الهامة معلقة.

وإذ انتقل إلى المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة الإقليمية الكردية، يسرني أن أعلن أنه حدث تقدم مهم مؤخرا. فبعد ٢١٨ يوما من المفاوضات، وقع في ٥ أيار/مايو اتفاق بشأن تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة. وما لم يحدث مزيد من المشاكل، يمكن أن تبدأ الحكومة الجديدة عملها في حزيران/يونيه.

وليس سرا أن السلطات والمؤسسات والآليات والنظم العراقية لا تزال تواجه المشاكل عميقة الجذور، التي كثيرا ما تعوق الاستجابات السريعة والقوية من الحكومة للاحتياجات الملحة، مثل إعادة الإعمار والتنمية والأمن. ويمكن تخطيط هذه المشاكل كمجموعة من المصالح الفردية والحجج التي ينشأ الكثير منها من المظالم القائمة منذ وقت طويل والخلافات بين المجتمعات والأحزاب السياسية والحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. ويرسخ كل هذا في شكل شبكات قوى خاصة خفية تعمل بصورة مستقلة، تسعى لتحقيق أهدافها الضيقة ومآربها الخاصة. وهذا يفسر إلى حد ما السبب وراء عدم الاستفادة من الفرص الكثيرة الناشئة عن الكثير من جهود المصالحة بشكل كامل.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من الضروري أيضا أن أتطرق إلى آفة الفساد المتفشية على جميع المستويات في العراق. فالفساد يأخذ الأموال التي ينبغي أن تنفق على الخدمات العامة، ويضعها في جيوب خاصة. كما أنه يثبط النشاط الاقتصادي ويعيق تنمية الأعمال التجارية التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها. وكما ذكرت في آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8462)، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء التزام الحكومة الواضح بشأن هذه المسألة. فقد أوضح رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بجلاء أن الفساد يشوه صورة الدولة وسمعتها، محليا وفي الساحة العالمية على السواء. وهذا صحيح فعلا، لأنه لا يعرقل مصداقية العراق فحسب، بل ويعيق قابليته للنمو وللاستجابة وفعاليته. والتغيير لن يحدث بين عشية وضحاها. ولذلك، من المهم تسليط الضوء على مسألة الفساد مرارا وتكرارا. وسيكون تحقيق نتائج ملموسة أمرا حاسما بعدة طرق. والأهم من ذلك، إحياء ثقة الجمهور، وهو أمر ضروري لمواصلة تطوير ديمقراطية العراق.

ويعد قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري لاقتصاد العراق، مع إمكانات نفطية هائلة لم تستكشف بعد. ولكن تحقيق ذلك يتطلب معالجة تحديات كبيرة. وفي هذا الصدد أيضا، وباختصار، ينبغي إعلاء الصالح العام على المصالح الخاصة أو الحزبية، مما يمكن البلد بأكمله من الاستفادة. وعليه، فإنني أتطلع إلى تجديد العمل المشترك بشأن القوانين الهامة للمواد الهيدروكربونية وتقاسم العائدات.

من جهة أخرى، لا يمكن للعراق تحقيق إمكاناته االكاملة إلا من خلال المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية النشطة للنساء والشباب. ومؤخرا، شهدنا ونظمنا وشاركنا في مجموعة متنوعة من الفعاليات النسائية والشبابية في جميع أنحاء البلد. وفي حين أنها كانت تجارب مفيدة لجميع المشاركين، أود أن أحذر قليلا من أن يقتصر التغيير على المظهر الخارجي فحسب. ففي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بترجمة النوايا الممتازة إلى عمل إيجابي. وللأسف، لم يعين العراق بعد أول وزيرة له.

وثمة أمر آخر، لكن أهميته كبيرة للنساء والفتيات، هو قانون مناهضة العنف المنزلي، وتلك مسألة حساسة ومهمة بالنسبة للعراقيين. وأود أن أشيد بقيادة العراق لاتخاذ خطوات مهمة صوب إصدار القانون. سيحمي هذا القانون تماما الحقوق

القانونية واحتياجات أماكن إيواء جميع ضحايا العنف المنزلي – وأعني بذلك جميع الضحايا، وليس النساء والفتيات فحسب. ويحدوني أمل صادق في أن يشرع المشرعون في قانون يتماشى مع الدستور العراقي الذي يحظر جميع أشكال العنف والاعتداء داخل الأسرة.

وعلى صعيد منفصل ومشجع تماما، فإن بغداد تفتح أبوابها. قريبا جدا، لن تكون المنطقة الخضراء موجودة. رئيس الوزراء عادل عبد المهدي قد أوفى بوعده منذ اليوم الأول بإزالة الجدران وإعادة المدينة إلى أهلها.

بيد أن الحالة الأمنية ستظل بحاجة إلى رصد وثيق في جميع أنحاء البلد وليس في بغداد فحسب. ولا تزال الهجمات مستمرة، مثلما شهدنا في الضربات والتفجيرات الانتحارية التي حدثت مؤخرا. ومن المهم جدا أن نلاحظ في هذا السياق أن التهديد الذي يسببه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا يزال موجودا. وكما قال أحد ممثلي التحالف مؤخرا، فإن تنظيم الدولة الإسلامية قد عاد إلى الظهور مرة أخرى. فقد أخذ مقاتلوه قسطا من الراحة ثم نهضوا وبدأوا يستعيدون نشاطهم.

وفي ذلك الصدد، فإنني أدرك تماما أهمية استمرار الدعم الدولي على نطاق واسع لضمان تجاوز العراق لماضي العنف، وألا ينزلق مرة أخرى إلى الاضطرابات التي تجاوزها مؤخرا. وبعبارة أخرى، فإن من الأهمية بمكان اتباع نهج طويل الأجل لمنع داعش من العودة إلى التخندق مرة أخرى في العراق.

ولا تقل عن ذلك أهمية مسألة العائدين من مقاتلي داعش من سوريا إلى العراق مع أسرهم. فعودة آلاف مؤلفة من الأشخاص – العراقيين وغير العراقيين – لا تثير شواغل أمنية وأخرى متعلقة بالقدرات فحسب، ولكنها تثير أيضا شواغل متعلقة بحقوق الإنسان والحماية الإنسانية العاجلة. ولا تنحصر كل تلك المشكلة على العراق حصريا. فنحن نعلم أن بعض الدول تفضل الحفاظ على مسافة استراتيجية لمواطنيها. ومع ذلك، فإن المشكلة ليست عراقية فحسب. فهي مسألة ستؤثر علينا جميعا في المنطقة وخارجها إذا أسيئت إدارتها. وعلاوة على ذلك، إن لم ننجح في إدارتها بصورة فعالة، فإننا نخاطر بتهيئة تربة خصبة للجيل التالي من الإرهابيين.

ومن بين الشواغل الأمنية الرئيسية أيضا: هي مسألة الجهات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة وتمارس الأنشطة غير المشروعة أو الإجرامية، علاوة على ممارسة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء البلد. ومن الواضح أن أنشطة تلك الجهات الفاعلة تقوض سلطة الدولة. فهي تؤثر سلبا على المجتمعات المحلية الضعيفة، وتضعف الاقتصاد الوطني، وتمنع للأسف أيضا العودة السلمية للمشردين. وقد رحبت خلال محادثاتي مع الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات معينة مثل إغلاق ما يسمى المكاتب الاقتصادية غير القانونية، ولكن لا شك أن الطريق سيكون طويلا. ولذلك، سيكون هاما للغاية مساءلة جميع الجهات المسلحة المتورطة في الأفعال الإجرامية أو الأنشطة غير القانونية.

وأرحب على نطاق أوسع بالجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتكتسي إعادة تشكيل هيكل الأمن الوطني أهمية خاصة. ويشمل ذلك على وجه الخصوص تحديد مواقع قوات الحشد الشعبي في المستقبل وإصلاح البيشمركة وجعلها قوة أمن إقليمية واحدة.

وكما شهدنا الاحتجاجات في الجنوب خلال الصيف الماضي، فربما يؤدي نقص المياه في العراق إلى اضطرابات اجتماعية من شأنها إن لم يتم كبحها أن تقوض جميع المكاسب التي تحققت. وعلى الرغم من هطول الأمطار الغزيرة خلال موسم الشتاء الماضي، بما في ذلك انتشار الفيضانات الكارثية

على نطاق واسع، فإن الاعتماد على سخاء الأمطار وحده ليس استراتيجية وطنية فعالة. وفي وقت يشتد فيه تغير المناخ، فمن الأهمية بمكان أن نخطط بعناية لجميع التقلبات الجوية، وبالتالي، وضع برنامج شامل لجمع المياه وإدارتها، فضلا عن تعزيز البنى التحتية وتحسين التأهب للفيضانات.

ويسرني أن أبلغ عن استمرار القيادة العراقية التواصل مع النظراء على الصعيدين الدولي والإقليمي وتقديم نفسها بوصفها شريكا قادرا ويعوّل عليه. وفي الواقع، فإن بوسع العراق أن يصبح عامل استقرار في منطقة شديدة الاضطراب. وبدلا من أن يكون ساحة للنزاع، فإن بوسع العراق أن يتيح حيزا للمصالحة الإقليمية والتحضير لإجراء حوار أمني إقليمي. ولا يمكننا في الوقت نفسه تجاهل حقيقة أن العراق يواجه تحديات خطيرة في الحيلولة دون أن تصبح أراضيه مسرحا لجهات عدة متنافسة فيما بينها. وبالنسبة لجميع أولئك الذين يشعرون بوطأة هذه التحديات، فإن إلقاء عبء إضافي على العراق هو آخر ما يلزمه.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ بما يتماشى مع خطط العمل الإنساني في العراق. ولا تزال الاحتياجات كبيرة. ولا يزال الكثير من المواطنين المشردين يواجهون عقبات كأداء في طريق العودة إلى ديارهم. وتشمل تلك العقبات الافتقار إلى الوثائق المدنية، وعدم استقرار الحالة الأمنية لأسباب عديدة منها على سبيل المثال الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة، والمضايقات في نقاط التفتيش وهدم المنازل وتلوثها، ونقص الخدمات الأساسية، علاوة على التمييز، من بين عوامل أخرى. وبعبارة أخرى، فإن هذه العقبات المتنوعة والمعقدة والمترابطة فيما بينها تؤدي إلى وقف عمليات العودة بشكل مؤلم في الميدان.

وبالإضافة إلى جهودنا الإنسانية، فإننا نواصل دعم جهود تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في أشد المناطق تأثرا في مرحلة ما بعد دحر تنظيم داعش. وحققت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري إنجازا هاما بإعادة تأهيل أول ١ ٠٠٠ منزل من بين ١٥ ٠٠٠ منزل في مدينة الموصل القديمة. ويستند ذلك إلى أعمال الإسكان الناجحة في الأنبار سابقا، حيث أعيد تأهيل آلاف من المنازل سلفا. وبالإضافة إلى ذلك أنجزت الآلية أعمال إعادة تأهيل العديد من البنى القائمة مثل جامعة الموصل التي تسع حاليا لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ طالب. وأعيد تأهيل جسر رئيسي ثالث في غرب الأنبار، ما يسمح بوصول ما يزيد على ٧٥ ٠٠٠ شخص إلى الخدمات الأساسية مثل المستشفيات والمدارس.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. وأود أن أشكر الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية على تقديم الصور الساتلية التي اكتست أهمية حيوية، إلى جانب إفادات الشهود، في تحديد المواقع المحتملة للمفقودين الكويتيين. وبعد سنوات من العمل الشاق الذي أسهم فيه الكثيرون، أود في هذه المناسبة أن أنوه بالجهود التي بذلت مؤخرا، وخاصة من قبل وزارة الدفاع العراقية. ويحدوني وطيد الأمل في أن نتمكن من الإعلان عن نتائج إيجابية في القريب العاجل. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يواصل العراق جهوده، بما في ذلك التعرف على المحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة وغيرها من الممتلكات. فنحن جميعا ندرك أهميتها بوصفها عنصرا لا يتجزأ من التراث الوطني للكويت.

وأود أيضا أن أختتم بياني بالإشارة إلى الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى منطقة سنجار، وهي تحوي الكثير من النقاط التي تطرقت إليها للتو. ففي سنجار رأيت دمارا مروعا – من جراء أنشطة تنظيم داعش لما يقرب من خمس سنوات. وللأسف، لم يحدث سوى تغيير محدود جدا منذ تحرير سنجار. فلا يزال الكثير يعيشون في الخيام التي نصبوها في الجبال التي فروا إليها في بداية الحملة الإرهابية. وفي آب/أغسطس سيحيي العالم ذكرى

الأحداث الرهيبة التي وقعت قبل خمس سنوات. ولا تزال هناك حاجة إلى توفير جهاز إداري واحد، فضلا عن توفير الأمن بوصفهما الحد الأدنى الأساسي لإعادة إعمار سنجار. ويقينا، فإن الإخفاق المستمر في تحقيق ذلك ليس سوى ظلم فادح. ويجب على القيادة العراقية، في بغداد وأربيل، أن تتخذ الآن إجراءات عاجلة وحاسمة.

وأخيرا، فإن التحديات التي تواجه العراق عديدة ولكنني أود أن أعرب مرة أخرى عن التزامنا المستمر والقوي بالمساعدة والدعم حيثما أمكننا ذلك. وقد ذكر الرئيس برهم صالح مؤخرا أن الحالة في العراق ليست بخير. ويستحق العراقيون أفضل من هذا بكثير. بيد أن الوضع يشهد تحسنا. ومع أن ذلك سيستغرق بعض الوقت، إلا أننا سننجح بفضل عزمنا وجهودنا المتضافرة. وهو محق في ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاص هينس بلاشارت على حضورها معنا اليوم وعلى إحاطتها الشاملة والمفيدة.

يؤكد اعتماد القرار اليوم ٢٤٧٠ (٢٠١٩) بالإجماع لتجديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مرة أخرى الالتزام الثابت والمستمر من جانب المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والرخاء والأمن في العراق. وإذ تنتقل حكومة العراق من مرحلة الأزمة إلى مرحلة التنمية المستدامة والاستقرار السياسي، فإن البعثة ستكون عنصرا هاما لتعزيز تلك الجهود. وقد ورد هذا الانتقال بوضوح في تجديد ولاية البعثة هذا العام.

وإذ يبدأ العراق فصلا جديدا، فلا مناص من التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش ومعالجة محنة المشردين داخليا ومواصلة إدماج العراق في المنطقة المحيطة به. ومن شأن هذه الجهود مجتمعة أن تساعد على وضع العراق على مسار الاستقرار والرخاء. ومع ذلك، فإن من المهم الإشارة إلى شدة التحديات المعقده التي ستواجه البعثة والعراق على ذلك المسار. وندعو حكومة العراق إلى ملء الشواغر المتبقية في مجلس الوزراء والتركيز على تقديم الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

إن استعادة الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم والبُنى التحتية نقطة انطلاق هامة، وكذلك البدء بمعالجة الفساد وتعزيز استجابة مؤسسات حكومية تتوفر لها مقومات البقاء وتلبي الاحتياجات. تلك هي العناصر الرئيسية لبرنامج الحكومة الوطنية للعراق نفسها. كما أن الولايات المتحدة تشجّع حكومة العراق على كبح جماح جميع الجماعات المسلحة تحت رقابة حكومية فعالة.

إن آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورية لتحقيق الاستقرار والانتعاش وإعادة الإعمار. وقد أعلنت الولايات المتحدة، من جانبها، في آذار/مارس عن تقديم مساهمة قدرها ١٠٠ مليون دولار إلى الآلية في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأنبار. وينبغي للأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي أن ينظروا في تقديم مساهمات مماثلة. كما ينبغي لحكومة العراق أن تفي بتعهدها للبرنامج أو للمشاريع الواردة في قائمة الآلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتؤكّد ولاية هذا العام مرة أخرى على أهمية دعم جهود البعثة للمساعدة على تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد الأقليات الدينية والعرقية. وهذا مجال توليه الولايات المتحدة أهمية خاصة. وما زلنا نشجّع البعثة على العمل

عن كثب مع حكومة العراق لتلبية الاحتياجات الفريدة لتلك الجماعات والأفراد كجزء لا يتجزأ من الحوار الوطني الأوسع نطاقاً والحوار على مستوى المجتمعات المحلية اللازم في العراق. كما نشجّع حكومة العراق على ضمان نجاح إعادة إدماج أطفال الأعضاء المزعوم انتسابهم إلى تنظيم داعش وأطفال الأسرى السابقين. إن الكثير من هؤلاء الأطفال هم في الواقع ضحايا، وندعو العراق إلى أن يقدّم إليهم نفس المزايا الممنوحة للاجئين والمشردين داخلياً.

إن تجديد الولاية اليوم تذكرة أخرى بالدور البناء الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى يظل العراق سباقاً إلى القيام بدور إيجابي في منطقته، ونشكر الممثلة الخاصة وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة على مواصلة عملهم الممتاز.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها التفصيلية والموضوعية. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي ترأسها، تقوم بدور هام في مساعدة السلطات العراقية على معالجة طائفة من المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية وإعادة بناء الاقتصاد. وبناء على ذلك، أيدنا القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى.

لطالما كان استقرار العراق تاريخياً بالغ الأهمية في الشرق الأوسط بأسره، ويصبّ تعزيزه في مصالح المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه على وجه الخصوص إلى أن المحاولات الرامية إلى جرّ البلد إلى مواجهة مصطنعة فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية ستؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، وهي غير مقبولة ولا يمكن إلا أن يكون لها أثر سلبي على الحالة داخل العراق والمنطقة قاطبة.

وينبغي أن يتوقف تصعيد الحالة في منطقة الخليج الفارسي على الفور، بينما ينبغي أن يحل محل المواجهة الحوار والمفاوضات الرامية إلى التغلب على الشواغل القائمة. ومن حق العراق تطوير وبناء العلاقات الطبيعية مع جميع جيرانه. ونرحّب بسياسة بغداد الثابتة في الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع جميع شركائها الإقليميين، بما في ذلك إيران وسورية والمملكة العربية السعودية، بطبيعة الحال. وقد كان المؤتمر البرلماني الدولي الذي عُقد مؤخرا في بغداد، بمشاركة ممثلين عن المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا والأردن والكويت وسورية، مهماً جداً في هذا الصدد. ونرى أنه بداية ممتازة ينبغي مواصلة تطويرها. ونود بصفة خاصة أن نشير إلى موقف ونشاط العراقيين والكويتيين في أعمال استعادة العدالة التاريخية، ولا سيما في معالجة عواقب حرب الخليج الأولى في أقرب وقت ممكن. ونرحّب بالتقدم المحرز في العمل على إغلاق الملف الإنساني العراقي – الكويتي فيما يتعلق بالتحقيق في مصير المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. فذلك يعطينا الأمل في أن الطرفين يعملان معاً بشأن هذه المسألة بصورة إيجابية قدر الإمكان. وندرك أن حكومة العراق لديها الكثير مما ينبغي القيام به لتوطيد الزخم الإيجابي في هذا المجال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل لدعم القيادة العراقية الرامية إلى إحياء الاقتصاد وتطوير الجبهة الاجتماعية والاقتصادية عموماً. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالمؤتمر الذي عُقد تحت رعاية الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن إعادة إعمار العراق. ولا بد من القيام بعمل مستمر ومركّز من أجل التغلب على الخلافات بين مختلف المكونات العرقية والدينية للعراق وتعزيز وحدة الشعب العراقي والسلامة الإقليمية للدولة. ونرحّب بالتقدم الذي أُحرز مؤخراً في استعادة التفاهم بين بغداد وإربيل، الذي ينبغي أن يُعزز ويُطور.

ولا يمكننا أن نسمح بتجربة أخرى، أياً كان منشؤها، لتقويض التقدم الكبير الذي أُحرز، بعد تضحيات كبيرة،

على جبهة مكافحة الإرهاب، لا سيما وأن التحديات الأمنية لا تزال قائمة. ونود أن نرى القضاء في أقرب وقت ممكن على الخطر الذي يشكله تنظيم داعش والإرهاب بصورة عامّة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكننا مواجهة هذا التحدي بفعالية إلا من خلال تنسيق جهودنا في مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق ممكن. ونعتقد أن من الضروري أن نكفل أن تحترم جميع الأطراف المعنية بمكافحة الإرهاب في العراق سيادة الدولة العراقية وأن تنسّق جهودها مع السلطات في بغداد. وينبغي أن تتوافق الأفعال مع الأهداف المعلنة لمكافحة الإرهاب ومساعدة حكومة العراق على تحقيق استقرار الحالة. وستواصل روسيا تقديم الدعم السياسي والعملي للجهود التي تبذلها القيادة العراقية على الصعيد الأمني وفي تطبيع الحالة في البلد على المدى الطويل. إن للعراق وروسيا تاريخاً طويلاً من التعاون العسكري والتقني بهدف تحسين القدرة الدفاعية للعراق وإمكاناته بشكل عام، بما في ذلك قدرته على مكافحة الإرهاب. ويؤدي مركز المعلومات في بغداد عملاً هاماً في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي بمشاركة روسيا والعراق وإيران وسورية.

وإننا نوسّع علاقاتنا التجارية والاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة، بما في ذلك في مجالات الوقود والطاقة والمساعدة الإنسانية. وقد عُقد آخر اجتماع للجنة الحكومية الدولية العراقية – الروسية المعنية بالتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في بغداد في نهاية نيسان/أبريل، وسنواصل تطوير هذا التعاون في المستقبل. وقد أكدت آخر الاتصالات بين روسيا والمسؤولين العراقيين في المناصب العليا وعلى أعلى المستويات في موسكو وبغداد ومحافل أخرى على التشابه بين مواقف حكومتينا بشأن العديد من المسائل العالمية والإقليمية.

وقبل كل شيء، فإننا نتشاطر الرأي بأن من الضروري تسوية جميع حالات الأزمات عن طريق الحوار والجهود الجماعية وسياسة علاقات حسن الجوار، التي حافظ العراق عليها دائماً. ونحن على استعداد للتعاون على أساس مماثل مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين. وستعزز التقدم المحرز في بناء هيكل الأمن والتعاون في الشرق الأوسط جهودنا المشتركة بشكل كبير. ونرى أن المبادرة الروسية في هذا الصدد بشأن الخليج الفارسي أصبحت أكثر أهمية. ونودّ أن نذكّر المجلس مرة أخرى بأن للأمين العام ولاية للعمل مع الأطراف الإقليمية من أجل وضع تدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة وفقاً للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧). ومن الضروري أن ننفّذ تلك الولاية في نهاية المطاف.

وفي الختام، نود أن نثني على تعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة مع سلطات البلد. وأود أن أؤكد للسيدة هينس – بلاشارت أن في وسعها الاستمرار في التعويل على دعمنا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تُرحّب فرنسا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالإجماع لمدة عام آخر من خلال القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩). وأود أن أؤكد للممثلة الخاص جانين هينس بلاشارت دعمنا الكامل وأن أشكرها على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط، هي: أولا، أهمية الاستفادة من التقدم الذي أحرزه العراق في الأشهر الأخيرة؛ ثانيا، التحديات العديدة التي لا يزال البلد يواجهها، والتي لا ينبغي الاستهانة بها؛ وأخيرا، أهمية الدعم المستمر والموحد من جانب المجتمع الدولي.

لقد دخل العراق الآن مرحلة جديدة من الاستقرار يتعين على المجلس أن يشجعها لتمكينه من البناء على تلك المكاسب. وأود أن أشيد بالتقدم الذي أحرزته السلطات العراقية بعد مرور أكثر من عام على إعلان الانتصار العسكري على تنظيم داعش. فقد أدت الانتخابات إلى تعميق العملية الديمقراطية والبدء في تشكيل حكومة جديدة. وقد وضعت تلك الحكومة برنامج عمل طموح لتلبية احتياجات السكان العراقيين، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات العامة ومكافحة الفساد. كما

تركز الحكومة على تحسين العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. وندعو مرة أخرى إلى استمرار الحوار في إطار عراق ديمقراطي اتحادي موحد. يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. ولهذا السبب نأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بسرعة بشأن الحقائب الوزارية التي لا تزال شاغرة. ويعد الانتهاء من تشكيل الحكومة أمرا أساسيا إذا أريد لها أن تكون قادرة على الوفاء التام بالتوقعات الكبيرة للسكان في فترة ما بعد تنظيم داعش. وفي ضوء التحديات العديدة التي يواجهها العراق، نعتقد أن هناك ثلاث أولويات أساسية.

تتمثل الأولوية الأولى في مكافحة التهديدات الإرهابية، نظرا لأن المعركة لم تنته بعد على الرغم من انتهاء ما يسمى خلافة داعش. وينبغي أن يشجعنا استمرار التهديد الإرهابي في العراق وعلى الحدود السورية على توخي أقصى درجات الحذر.

أما الأولوية الثانية فهي الاستجابة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار والإعمار في البلد، ولا سيما في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم داعش. وتعد الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والمصالحة أمرا أساسيا لضمان تحقيق انتصار دائم على هذه الجماعة الإرهابية وتعزيز المصالحة بين مختلف مكونات الشعب العراقي. وأرحب بحقيقة أن هذه النقطة تم التأكيد عليها في القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الذي اعتمدناه للتو، تحديدا بناء على طلب السلطات العراقية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمحنة الأطفال، وهي مسألة يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لخطة عمل بشأنها بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية. كما يجب إيلاء نفس القدر من الأهمية للمشاركة الفعالة للنساء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات على جميع المستويات. وتعد عودة المشردين داخليا، ومواصلة الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة، ومكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن محاسبة مرتكبي العنف الجنسي من المجالات الهامة أيضا التي من الضروري إحراز تقدم فيها من أجل تعزيز المصالحة.

وأخيرا، تتعلق الأولوية الثالثة بالخطة الإقليمية، التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار في العراق. فالتطورات الأخيرة في المنطقة تشكل مصدر قلق خاص. وستواصل فرنسا رصد التطورات عن كثب، وندعو إلى وقف التصعيد. ويحدونا الأمل في إقامة حوار إقليمي لمعالجة جميع الشواغل المشروعة العديدة بطريقة سلمية. وفي هذا الصدد، أرحب، أنا أيضا، بالدبلوماسية الإقليمية المتوازنة التي تتبعها السلطات العراقية والتزامها المتجدد بالحوار.

ولمواجهة هذه التحديات، فإن حشد المجتمع الدولي دعما للعراق ضروري أكثر من أي وقت مضى. ويعد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لدعم السلطات العراقية في هذا المنعطف الحاسم أمرا أساسيا. وتحظى الممثلة الخاصة بدعمنا الكامل في تنفيذ الأولويات الثلاث المحددة. كما نؤيد العمل الجاري الذي تقوم به بشأن الأشخاص والممتلكات المبلغ عن فقدها.

وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل للسلطات العراقية، على نحو ما ذكر الرئيس ماكرون رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في باريس في بداية الشهر. وستواصل فرنسا الدعم الذي تقدمه في مجال الأمن لمكافحة الخطر المشترك الذي يشكله تنظيم داعش. كما سنواصل تقديم الدعم في المجالات المتصلة بالشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، كما يتضح من التزامنا بإعادة تأهيل الموصل. ولن نواصل دعم إعادة إعمار العراق فحسب – وهو الغرض من تقديم قرض إعادة الإعمار بمبلغ بليون يورو الذي أعلنه وزير الخارجية في شباط/فبراير في بغداد – بل وتعزيز مؤسسات الدولة أيضا. كما ندعو السلطات العراقية وجميع شركائنا إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعوها في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٨.

وأخيرا، تمشيا مع مبدأ يمكن أن نلمسه في جميع أنشطة الدعم التي نضطلع بها، ستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق

المصالحة الدائمة والشاملة لجميع العراقيين. وعلى هذا النحو، سنقوم بتنظيم مؤتمر آخر في الخريف كمتابعة لخطة عمل باريس المعنية بضحايا العنف المستند إلى العرق والدين في الشرق الأوسط، التي أطلقت في عام ٢٠١٥.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيدة هينيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، وأن أشكرها على إحاطتها. كما أود أن أشكرها على ما تقوم به من عمل هي وفريقها. يتضح للجميع من البيان الذي أدلت به اليوم أنها متفانية في هذا الموضوع. ونتمنى لها حظا سعيدا. ويسرنا للغاية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالإجماع. فهو يبين أن مجلس الأمن متحد في دعمه للممثلة الخاصة والعمل الذي تضطلع به.

لا تزال ألمانيا شريكا للعراق في طريقه الصعب للغاية للمضي قدما. وأود أيضا أن أؤكد على التقدم الذي تم إحرازه. ما برحت ألمانيا شريكا منذ البداية. فمنذ عام ٢٠١٤، أنفقنا حوالي ١,٧ بليون يورو لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق. وسنظل شريكا في المستقبل.

وفيما يتعلق بعمل الحكومة، العسير بما فيه الكفاية، أود أن أشدد على أنه، أولا وقبل كل شيء، من المهم شغل جميع المناصب المتبقية. وفيما يتعلق بالأولويات، أود أن أكرر ما أعرب عنه الزميلان الأمريكي والفرنسي فيما يتعلق بمكافحة الفساد. هذا أمر أساسي لضمان أن تكسب السلطات ثقة الشعب. وفي السياق نفسه، ينطبق ذلك أيضا على مساءلة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع. وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومستشاره الخاص، كريم خان. من المهم احترام القانون الدولي والوفاء بالمعايير في مختلف الدعاوى أمام المحاكم والإجراءات القضائية، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن المهم أيضا ألا ترتكب جرائم جديدة في سياق مكافحة الإفلات من العقاب.

أود أن أنتقل الآن إلى التطورات الإيجابية. بعد التوتر الذي شاهدناه جميعا بين بغداد وإربيل، إنه لأمر جيد أن يكون الوضع الآن على المسار الصحيح. فقد تمت تسوية بعض المسائل. وأزيلت نقاط التفتيش الجمركية الداخلية. وتم إيجاد حل لمسألة الرواتب. ولذلك، نأمل أن يجري تطبيع العلاقات بين بغداد وإربيل، وإيجاد حلول مستدامة للمسائل المعلقة. كما أود أن أشيد بإسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الجهود التي يبذلها العراق بهدف التخفيف من حدة التوترات في كركوك.

وقد ذكرت أيضا العلاقات بين العراق والكويت. مرة أخرى، إنه لأمر جيد للغاية أن تقوم الممثلة الخاصة للأمين العام بمتابعة ودعم الجهود المبذولة بين الحكومتين الكويتية والعراقية لمواصلة عملية المصالحة. وتعد الأنشطة التي تضطلع بها الآلية الثلاثية الأطراف موضع ترحيب كبير. ولا تزال إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، والرفات، والممتلكات الكويتية تكتسي أهمية حتى يتسنى إتمام المصالحة.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، فإننا نرحب أيما ترحيب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة بهدف تعزيز شمول المرأة ومشاركتها على جميع مستويات صنع القرار. فتعاونها مع الفريق الآستشاري النسائي المعني بالمصالحة والسياسات في العراق يكتسي أهمية كبيرة في وضع أولويات للعمل. وما برحنا نؤكد على أهمية إشراك المرأة في عملية صنع القرار. وأود أن أشيد بالعراق على خطة عمله الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. إنه أول بلد في المنطقة يعتمد خطة من هذا القبيل. وأشير إلى اجتماع صيغة آريا الذي عقدناه هنا قبل أربعة أشهر، بالتعاون مع بيرو والمملكة المتحدة. ويمكن للمرء أن يرى أن العراق مثال

يحتذى في المنطقة وخارجها. ويعكف البلد الآن على وضع خطة عمله الوطنية الثانية، ونرحب بذلك. ويحدونا الأمل في أن تحظى خطة العمل الوطنية الثانية بتأييد الحكومة الجديدة وأن يجري توفير الموارد اللازمة لكفالة تحقيق الأهداف المحددة في الخطة على أرض الواقع. ويتطلب ذلك ميزانية كافية. وألمانيا على استعداد مرة أخرى لدعم العراق في تنفيذ الخطة.

ونشجع أيضا العراق على مواصلة عمله بشأن المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع وعلى اعتماد نهج يركز على الناجين في ذلك الصدد. ويبين مجلس الأمن في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بالتفصيل التدابير الممكنة بشأن كيفية تعزيز التشريعات وتشجيع التحقيقات في حوادث العنف الجنسي في حالات النزاع وملاحقتها قضائيا. ونشجع الجهود التي يبذلها العراق لإصلاح قطاع العدالة باستخدام الأمثلة الواردة في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). ونود أيضا تأييد الملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة بخصوص الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي، وأهمية العمل الذي يتعين القيام به في ذلك الصدد.

تتعلق نقطتي الأخيرة بانعدام الأمن المناخي. فالعراق بلد من بلدان الشرق الأوسط الأكثر تضررا من حدة المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ، مثل موجات الحر الطويلة وزيادة تقلب معدل سقوط الأمطار وفترات الجفاف الطويلة الأمد. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، ناقش السيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية لجمهورية العراق، في مجلس الأمن (انظر S/PV.8307) الأثر السلبي لتغير المناخ من حيث تفاقم التحديات الأمنية في البلد. وأبرز على وجه الخصوص ازدياد المخاطر المرتبطة بالمناخ في غياب الأطر الإقليمية والدولية لتقاسم المياه، الأمر الذي يجعل التحديات الأمنية في العراق أسوأ. ولذلك، نرحب بدعم البعثة لإجراء حوار إقليمي وتبني نهج إقليمي – ليس بشأن الطاقة والبيئة والمياه واللاجئين فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية على استقرار المنطقة. ونؤكد على الحاجة إلى أن تضع حكومات المنطقة والأمم المتحدة استراتيجيات مناسبة لتقييم وإدارة المخاطر فيما يتعلق بهذه العوامل السلبية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يثني وفد بلدي على السيدة جانين هينس بلاشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها الشاملة.

ترحب كوت ديفوار بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق، وهو ما يجسد مجددا التقارب في آراء أعضاء مجلس الأمن ومواصلة دعمهم للجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد منذ اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وترحب كوت ديفوار بوجه خاص بالتحسن التدريجي في الحالة الأمنية في العراق وبالهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بفضل الدعم الكامل من جانب المجلس. وبلدي يحدوه وطيد الأمل في أن تستمر هذه الدينامية الموحدة بغية إعداد استجابات جماعية مناسبة للتحديات المتبقية التي تواجه السلام والأمن في العراق.

ولكي تؤتي جهود المجتمع الدولي ثمارها، يجب أن تنسجم مع رغبة السلطات العراقية والتزامها بالتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية المستمرة في أقرب وقت ممكن بغية تعزيز شرعية وفعالية عمل الدولة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان تسوية مسألة تشكيل الحكومة بأسرع ما يمكن. ويجب على مجلس الأمن أن يوجه رسالة قوية إلى الأطراف العراقية، حتى تلتزم بالاتفاقات لشغل المناصب الوزارية الشاغرة بشكل دائم. ولا شك في أن تشكيل حكومة تعمل بشكل كامل سيمثل خطوة أخرى في عملية تعزيز الإطار المؤسسي الوطني وسيُعجل بتنفيذ البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، الذي يهدف

إلى تحسين الخدمات الأساسية والنهوض بإعادة البناء والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء البلد.

إن كوت ديفوار تأمل بشدة في أن تساعد الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها المجتمع الدولي على استعادة النسيج الاجتماعي وتعزيز المؤسسات الأمنية في العراق. ومن ناحية أخرى، يجب أن يستمر التقدم المحرز في إعادة الحالة السياسية إلى طبيعتها فيما يجري حل المسائل المعلقة في العلاقات بين بغداد وإربيل. ويتطلب ذلك حلولا توافقية جريئة من الطرفين، بما في ذلك إصدار قانون وطني يتعلق بالمواد الهيدروكربونية وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ واعتماد قانون بشأن تقاسم الإيرادات. وتشجع كوت ديفوار الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على احترام التزاماتهما عقب اعتماد قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩.

وعلى الصعيد الإنساني، تعتقد كوت ديفوار أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لحالة ١,٧٥ مليون شخص شُردوا، والذين يعيش زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ منهم في مخيمات ويواجهون صعوبات تتعلق بقلة سبل كسب العيش وضعف إمكانية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية والحصول على المساعدات الإنسانية. ومن شأن تلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية لشرائح المجتمع الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، أن توفر مزيدا من الزخم للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين. وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار بمواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من خلال اللجنة التنفيذية للتعافي والإعمار والتنمية.

وإذ نؤكد ما جاء في البيان الرئاسي S/PRST/2019/1 المعتمد في ١٩ شباط/فبراير، فإن بلدي يشجع التعاون بين السلطات العراقية والكويتية للاجتهاد في تقديم إجابة نهائية بشأن مسألة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات المصادرة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية الكويتية. وكوت ديفوار مقتنعة بأن النجاح في حل هذا النزاع من شأنه أن يعزز الثقة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، بما في ذلك ضد الأقلية الأيزيدية في سنجار، تعتقد كوت ديفوار، التي تلتزم بمبدأ المساءلة، أن تلك الجرائم ضد الكرامة الإنسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب. ولذلك، فإنني أعرب عن كامل تأييد كوت ديفوار لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي يقوم بجمع وتخزين وحفظ الأدلة على جرائم داعش في العراق. وتشجع كوت ديفوار السلطات العراقية على التعاون مع الفريق لكفالة القيام بمهامه بنجاح.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الإعلامية القيمة والشاملة في بداية أعمال هذه الجلسة.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) المعني بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بناء على طلب ورغبة من العراق الشقيق. ولا يسعني إلا أن أثني على ما تقوم به البعثة في جميع أنحاء العراق من خلال تقديم المشورة دعما للجهود الوطنية التي تقودها الحكومة العراقية والرامية إلى بناء مستقبل واعد للعراق، بدءا من تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الأمن والاستقرار فيه ومرورا بتلبية الاحتياجات الإنسانية والأساسية للشعب العراقي الشقيق، ووصولا إلى تهيئة الأرضية المناسبة للتعافي وتحقيق التنمية المستدامة وإعادة الإعمار.

وأؤكد هنا على استمرار دعم دولة الكويت الكامل وتعاونها مع البعثة والفريق القطري من أجل إنجاز مهامهما على أكمل

وجه. ونرى أنه قد آن الأوان للعراق ليستعيد عافيته من بعد ما شهده خلال السنوات الأخيرة من أحداث مؤلمة خلال تصديه ومحاربته لتنظيم داعش الإرهابي. ونجدد هنا تضامننا مع العراق، قيادة وحكومة وشعبا، في مكافحة هذه الظاهرة البغيضة. وترسيخ الوحدة الوطنية للعراق مع الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

وندعو هنا جميع الدول الأعضاء التي شاركت في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق وخصوصا المناطق التي كانت محتلة من قبل تنظيم داعش للوفاء بالتزاماتها التي أعلنت عنها في هذا المؤتمر. ونتطلع، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية، إلى إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ هذه الإلتزامات، للمساهمة في تخفيف الأعباء التي تكبدتها في محاربة هذا التنظيم، ولتمكين العراق من تحقيق رؤيته المستقبلية لبناء عراق جديد وموحد.

وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية والمسائل الإنسانية المتبقية والمتعلقة بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة بما فيها المحفوظات الوطنية نشاطر هنا الأمين العام للأمم المتحدة الأسف الذي عبر عنه في تقريره (S/2019/352) المعروض أمامنا بأنه لا تزال هناك ٣٦٩ حالة من الأشخاص المفقودين من الرعايا الكويتيين وبلدان أخرى لم يتم التعرف عليهم حيث لم يتم الكشف عن أي رفات للمفقودين منذ عام ٢٠٠٤، وداعيا في الوقت نفسه الجانب العراقي إلى مواصلة جهوده في هذا الشأن لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع والذي نأمل بأن يستمر العراق في تعاونه البناء في إطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها بقيادة مُقدرة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال سعيها لإنجاز مسؤولياتها لإغلاق ملف هذه القضية الإنسانية على النحو المطلوب.

ونقدر هنا حرص أعضاء مجلس الأمن المتواصل على مدى عدة سنوات على إبقاء هذا الملف الإنساني حاضرا على جدول أعماله. فضلا عن متابعتهم لتنفيذ جميع الإلتزامات التي نصت عليها قرارات المجلس ذات الصلة وخاصة المتعلقة بالالتزامات الرئيسية التي ما زالت متبقية.

ونؤكد مرة أخرى أن دولة الكويت لن تدخر جهدا في العمل على تحديد مصير المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة. ونود في هذا الصدد أن نشيد بالتوجه والرغبة الجادة لدى العراق الشقيق في الوفاء بكافة التزاماته الدولية المتبقية تجاه دولة الكويت على النحو المطلوب. ونجدد استعدادنا التام لتقديم الدعم والمساندة لتسريع وتيرة تنفيذ تلك الإلتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت ذاته نحث بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على متابعة ومواصلة تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بمتابعة مسألة المفقودين وإعادة الممتلكات بما فيها المحفوظات الوطنية وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ومن الإلتزامات الأخرى مسألة الممتلكات الكويتية بما فيها المحفوظات الوطنية والتي تشكل ثروة تاريخية وإرثا هاما للذاكرة الوطنية لدولة الكويت وشعبها. والأمر المؤسف هو أن مصير المحفوظات لا يزال في حكم المجهول منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١

وفي الختام، وانطلاقا من حرص البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات استضافت الكويت وعلى مدى يومين الأشقاء من الحكومة العراقية خلال اجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة الكويتية العراقية؛ والتي تم التوصل خلالها إلى العديد من التفاهمات والاتفاقات بشأن جميع القضايا ذات المصلحة المتبادلة متجاوزين بها الظروف التي حالت سابقا دون ذلك؛ تحقيقا للتكامل والتقارب المنشود بين البلدين كجارين وشعبين شقيقين تربطهما علاقات تاريخية مستندة إلى علاقات حسن الجوار.

السيد نتسون (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نتوجه بالشكر للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جانين هنيس – بلاشخارت، على إحاطتها. وتؤيد جنوب أفريقيا تجديد ولاية البعثة في شكلها الحالي، إذ أنها تشجع على تعزيز حكومة العراق وعملياتها الانتخابية اللاحقة.

وتدعو جنوب أفريقيا كذلك إلى تشكيل حكومة شاملة تجمع بين جميع الجوانب المتنوعة للمجتمع العراقي في هياكل الحكم. إن المصالحة الوطنية والوحدة في العراق أمر حيوي لتفادي تحديات المستقبل الناجمة عن تفتت السياسات والإجراءات الحكومية. إن السلام والأمن أمران أساسيان كي يطور العراق بنيته الأساسية ويحقق النمو الاقتصادي ويوفر الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا توطيد سيطرة الجيش العراقي على أراضيه، ومواصلة دعم جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

وتود جنوب أفريقيا أن تقترح استخدام لجنة بناء السلام لدعم جهود الحكومة الشاملة، ولا سيما في بناء المؤسسات والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في العراق. وإلى جانب الإفادة عن الرعايا الكويتيين المفقودين (S/2019/352)، تود جنوب أفريقيا أن تدعو إلى توفير المساعدة والمعلومات بشأن المواطنين الذين اختفوا بعد عام ٢٠٠٣.

ونرحب أيضا بزيادة انخراط المنظمات الإقليمية في العملية السياسية وإعادة تأكيد دورها في مساعدة حكومة العراق في إعادة بناء البلد. كما نرحب بالتعاون المتجدد والمحادثات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان، ونشجع كلا الطرفين على مواصلة السعي لإيجاد توافق في الآراء بشأن المجالات التي تهم الجانبين. كما نتشاطر أيضا آراء الجهات الفاعلة الإقليمية بأن تشكيل الحكومة في العراق يمثل خطوة هامة نحو بناء علاقة أقوى وأكثر توازنا بين بلدان منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر القمة الذي عقده العراق مؤخرا، والذي جمع بين بلدان المنطقة كجزء من جهود أوسع نطاقا من جانب العراق كرائد للتكامل الإقليمي مع البلدان المجاورة.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا دعمها لسيادة العراق وسلامته الإقليمية، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وستواصل دعم البعثة في تنفيذ ولايتها. وعلاوة على ذلك، نواصل دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق والشام، كجزء من ولاية البعثة، ونشدد على أهمية استقلال وحياد الآلية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي في البداية أن يشكر السيدة جانين هنيس – بلاشخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على تقريرها المفصل جدا والواضح والشامل.

وفي آخر اجتماع لنا المعقود في شباط/فبراير (انظر S/PV.8463)، بشأن الحالة في العراق، أعربنا عن تهانينا الحارة للشعب العراقي والحكومة والزعماء السياسيين الذين نجحوا، على الرغم من النكسات، في تجاوز الأحداث السياسية الرئيسية عام ٢٠١٨، الأمر الذي أسفر عن تشكيل حكومة جديدة، وهي العملية التي توشك على الانتهاء.

ونحن نعتقد أن هذا هو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي للعراقيين أن يسلكوه بوصفه خطوة هامة إلى الأمام صوب تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي وتهيئة البيئة المستدامة والآمنة. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة طوال هذه العملية، كما يتضح من الدعم المتواصل الذي تقدمه إلى السلطات المحلية في مختلف جوانب عملية إعادة إعمار الدولة العراقية.

ومع ذلك، فلتحقيق المزيد من الفعالية، يجب قبل أي شيء آخر الإنتهاء من عملية تشكيل الحكومة في شكلها النهائي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع أصحاب المصلحة التغلب على خلافاتهم الداخلية وملء وظائف الإدارة الحكومية الشاغرة بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد يحدونا الأمل في أن تنظر الحكومة في تعيين النساء والأقليات، التي يمكنها أيضا القيام بدور هام في جميع مراحل هذه العملية.

ويساورنا القلق أيضا من أن التأخير في استكمال تشكيل الحكومة قد يؤدي إلى إهمال التنفيذ المنتظم للبرنامج الحكومي ٢٠١٨-٢٠٢٢، الذي يهدف إلى توجيه الأنشطة الحكومية للاستجابة للشواغل العامة بشأن الظروف المعيشية السيئة، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والبطالة ومتطلبات إعادة الإعمار.

رحبنا بإعلان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في آذار/مارس عن اعتزام حكومته وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد. ونأمل من المناقشات، التي ستجرى في المجلس الأعلى لمكافحة الفساد بشأن التحديات والمجالات ذات الأولوية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية، أن تسفر عن نتائج يمكن أن تمثل في الواقع نجاحا حقيقيا وأن تكسب الحكومة ثقة الجماهير بها.

بوصفنا أشقاء، يجب على السياسيين في بغداد وأربيل أن يدركوا ويقبلوا بأن الحوار هو القناة العادية للتعامل مع الأمور التي تتعلق بهم، وأنه يجب عليهم الوفاء بالالتزامات التي قطعوها فيما بينهم طوعا من أجل تعزيز الثقة. وفي هذا الصدد، نأمل ألا يكون اعتماد قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩ مشكلة بالنسبة لعلاقاتهم.

ونرحب بمبادرة الحكومة العراقية الحالية الرامية إلى تعزيز العلاقات مع البلدان في منطقتها من أجل تحقيق فوائد سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد ليس فقط على تعزيز مكانة العراق وإنما أيضا على تعزيز مكانة الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، نشجع جميع بلدان المنطقة على النهوض بتنمية علاقات حسن الجوار القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية.

تواجه حكومة العراق الآن مشكلة استيعاب عدد كبير من المقاتلين وأسرهم العائدين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بمن فيهم النساء والأطفال. ولديهم جميعا احتياجات مختلفة لا بد من تلبيتها. ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة في هذه المهمة الشاقة. غير أنه يجب على الدول الأعضاء أن تتحمل المسؤولية عن رعاياها وأن تحاول التعامل معهم وفقا للقانون، مثلا من خلال الملاحقة القضائية أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج.

أخيرا، يود وفدي أن يشجع الحكومة العراقية على تعزيز التعاون مع الكويت والدول الأخرى بشأن مسألة المفقودين من المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

السيدة لونا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشكر السيدة هينس – بلاشارت على إحاطتها القيمة وعلى العمل الذي ما برحت تقوم به منذ تعيينها، في كانون الأول/ديسمبر، رئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشكر أيضا البعثة الدائمة للولايات المتحدة على صياغة وتيسير القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) الذي اتخذ مؤخرا بشأن تجديد ولاية البعثة. ونحن ندعم بقوة عمل البعثة في مساعدة العراق على تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام والأمن على نحو مستدام.

أولا، نود أن نثني على السلطات العراقية لقيامها في العام الماضي بعملية انتخابية ديمقراطية وشفافة وسلمية، شملت مشاركة شتى القطاعات في البلد، تلاها نقل سلس للسلطة.

فيما يتعلق بالجانب السياسي، نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق في البرلمان بشأن انتخاب الأشخاص الذين سيشغلون مناصب قيادية في الوزارات، وهي مناصب لا تزال شاغرة، مما أخّر التشكيل الكامل لمجلس الوزراء، وبالتالي تنفيذ برنامج الحكومة. ونناشد الجهات الفاعلة السياسية التوصل إلى توافق الآراء المطلوب، واتخاذ قرار بهدف إنشاء حكومة ذات مؤسسات كفؤة، وأن تسعى تلك المؤسسات إلى ضمان أمن شعبها وازدهاره وتقدمه.

وندعو إلى مد نطاق هذه الإرادة السياسية، لتشمل بدورها، إنشاء حكومة إقليم كردستان وتنفيذ الخطة العراقية لإعادة الإعمار التي وضعت في المؤتمر الدولي المعني بإعادة إعمار العراق، والذي انعقد في الكويت.

من بين التدابير الحكومية التي اتخذها مجلس محافظة البصرة، يمكننا إبراز تنفيذ سائر البرامج المتعلقة بخدمات المياه والكهرباء من أجل معالجة النقص في إمدادات المياه الذي يؤثر سلبا على صحة السكان والاقتصاد.

يحدونا الأمل في أن تواصل الحكومة وضع سياسات شاملة تقوم فيها المرأة بدور هام في صنع القرار في مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك إدارة المؤسسات العامة. وفي هذا الصدد، نرحب بانتخاب أربع نساء لمناصب رئيسات لجان، وانتخاب أربع نساء لمناصب نواب رؤساء للجان في برلمان إقليم كردستان. وبالمثل، اعتمد العراق خطة العمل الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن في الشرق الأوسط، باعتباره أول بلد في المنطقة يقدم تقريره عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن مشاركة المرأة وإدراج المنظور الجنساني في مفاوضات السلام، ومنع نشوب الصراعات، وفي عمليات حفظ السلام والحكم.

وندعو أيضا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال، بمن فيهم المنتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى وضع واعتماد خطة عمل مع الأمم المتحدة لإدانة ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي. وندين أيضا استخدام التعذيب مع الأطفال وانتزاع الاعترافات منهم بالإكراه، وندعو إلى التحقيق مع المسؤولين عن هذه الأفعال وملاحقتهم قضائيا.

أما فيما يتعلق بالأمن، فنبرز الجهود الناجحة التي تبذلها الحكومة العراقية والبلدان الحليفة في مكافحة الإرهاب وهزيمة داعش. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا كامنا لسلم وأمن المواطنين في شتى أنحاء البلد. ولهذا السبب يجب على الأجهزة الأمنية أن تنشط آلياتها الحالية لمكافحة الإرهاب وأن تعزز تدابير أمن الحدود. وتحقيقا لهذه الغاية، يحتاج العراق إلى الدعم والتضامن على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن المساعدة المستمرة التي تقدمها البعثة في مجالي اللوجستيات وبناء القدرات. ولا يمكننا أن نسمح بتكرار التمرد العنيف من جانب أي جماعة، أو نسمح بالأعمال الفظيعة للغاية التي يرتكبها تنظيم داعش ضد الشعب العراقي.

وفي ملاحظة أخرى، تتعلق بمسالة الأعمال غير المكتملة مع الكويت، نرحب بالأنشطة والاجتماعات التي عقدت مع سلطات الدول المعنية، وكذلك مع ممثلي البعثة، لمناقشة سُبل المضي قدما بشأن البحث عن السجناء والأشخاص المفقودين الذين أبلغت عنهم الكويت، وإعادة الرفات البشرية والأصول والمحفوظات الوطنية إلى الكويت. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن الحكومة العراقية أعادت إلى السلطات الكويتية، وفقا للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، أشياء عديدة ذات قيمة، بما في ذلك آلاف الكتب التي نُقلت من المكتبة الوطنية لدولة الكويت. وتدل هذه الخطوة على استعداد الحكومة العراقية لتعزيز العلاقات مع

بلد مجاور والامتثال لأحكام الاتفاق الثلاثي بشأن حل المسائل المعلقة التي يعود تاريخها إلى ٢٨ عاما.

إننا إذ نستعرض في السياق الحالي التقارير المتعلقة بالحالة الإنسانية في العراق، نشدد على أهمية الاستمرار في تلبية الاحتياجات المتعددة للملايين من العراقيين الذين ما زالوا مشردين، وتهيئة الظروف اللازمة لهم لإعادة بناء حياتهم بطريقة طوعية وكريمة وآمنة. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة تعزيز آليات الحماية لهؤلاء السكان، ولا سيما النساء والأطفال، الذين ما زالوا يتعرضون لمخاطر كبيرة. ويساورنا قلق إزاء أثر الصراع على ترسيخ الفقر وعلى الهياكل الأساسية الوطنية، مما يشكل تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في البلد.

أخيرا، نود أن نعرب عن تضامننا مع الشعب العراقي وندعمه في جهوده لاستئناف مسار تاريخه نحو الاستقرار والسلام والازدهار. لقد عاد نحو ٤,١ مليون شخص إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع، برغبة وتصميم منهم على إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية. تلك شهادة على المستوى الرائع من المرونة التي يتمتعون بها وعلى تصميمهم الثابت على إعادة بناء البلد والعيش بكرامة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة هينس – بلاشارت على إحاطتها الشاملة والمعدة بعناية شديدة. اعتقد أن اتخاذ القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يظهر دعم مجلس الأمن القوي لعملها ولبعثتها.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن هذه هي أول جلسة لمجلس الأمن بشأن العراق منذ تحرير آخر الأراضي التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش في المنطقة. ولئن كان من الطبيعيأن نميل في مجلس الأمن أحيانا إلى التركيز على المخاطر والتهديدات، فإنني أعتقد أن من المهم جدا أن نفكر أيضا في التقدم الكبير الذي أحرز في العراق حتى الآن، وكذلك أن نشكر الحكومة العراقية، وقوات الأمن العراقية والشعب العراقي على التضحيات الهائلة التي قدموها في دحر تنظيم داعش.

وعلى الرغم من أن الهزيمة الميدانية معلم هام جدا، فإن الطريق إلى المصالحة وتحقيق الاستقرار ستكون طويلة ومعقدة. إن محو أيديولوجية تنظيم داعش سيستغرق بعض الوقت وسيتطلب جهودنا الجماعية المستمرة. وفي هذا الصدد، نقر بالدور الهام الذي تواصل القيام به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم حكومة العراق وجهود الانتعاش والاستقرار بعد انتهاء النزاع. واستشرافا لآفاق المستقبل، يجب أن ينصب التركيز الفوري على التأكد من عدم تجدد نشوء الظروف التي أدت إلى ظهور تنظيم داعش في البداية. وفي الأجل القريب، نعتقد أن هذا الأمر يعني التركيز على ثلاثة مجالات، وهي التعمير والمصالحة والتمثيل.

أولا، بشأن التعمير وتوفير الخدمات الأساسية، من الواضح أنهما ضروريان لاستقرار العراق في الأجل الطويل. لقد سمعنا جميعا الأرقام المذهلة التي ذكرها اليوم ممثل كوت ديفوار، حيث لا يزال أكثر من ١,٧٥ مليون عراقي نازحين أو غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو غير راغبين في ذلك. وينبغي أن تواصل حكومة العراق والأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل بشكل عاجل لمعالجة هذه الحالة، بما في ذلك من خلال الإقرار بالشواغل الأساسية ومعالجتها، ومن خلال التنفيذ الكامل للتعهدات التي تم قطعها في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي أشار إليه السفير الروسي في وقت سابق.

وكفالة قدرة جميع المواطنين العراقيين على الحصول على الوثائق المدنية يجب أن تكون أولوية أيضا، خاصة بالنسبة للأطفال المشردين داخلياً الذين يعانون من تعطيل تعليمهم. والدافع الأساسي لكل ذلك هو الحاجة إلى مؤسسات حكومية قوية وحكومة تمثيلية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نؤيد

جهود رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الرامية إلى التوصل لاتفاق في مجلس النواب من أجل شغل المناصب الوزارية الأربعة المتبقية، وكفالة تمثيل المرأة والأقليات على أوسع نطاق ممكن في جميع المستويات الحكومية.

ثانيا، بينما يستمر العراق في إعادة البناء بعد سنوات من النزاع، يجب أن تكون المصالحة محور التركيز والصدارة على جميع مستويات – وهي نقطة أثارها السفير الفرنسي. وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة تعاون البعثة مع حكومة العراق إذ تمضي قدما في إجراء حوار سياسي شامل للجميع. ونرحب كذلك بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعم قطاع أمن عراقي فعال وخاضع للمساءلة، وقادر على التصدي بفعالية للتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش، وتوفير الأمن لجميع العراقيين.

إن المساءلة مهمة أيضا كما أشار ممثل ألمانيا، ن نشكر حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة على دعمهما المستمر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث يواصل الفريق القيام بعمله الحيوي لضمان كفالة تحقيق العدالة للضحايا.

ثالثاً، وأخيرا فيما يتعلق بالتمثيل، ترحب المملكة المتحدة بتركيز البعثة على المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، بما في ذلك عملها الرامي إلى التشجيع على سن قانون لمكافحة العنف المنزلي. ونتفق بقوة مع ألمانيا على أن حماية المرأة ومشاركتها الفعالة سيدعمان المصالحة والاستقرار في الأجل الطويل. وبينما نقترب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، سنواصل دعم العراق لضمان إدراج خطة عمله الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في الميزانية، وتنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني، وتنسيقها على الصعيدين المحلي والوطني. ونرحب بفرصة الاستماع إلى مزيد من من مقدمي الإحاطات الإعلامية من الإناث في جلسات المجلس المقبلة للاستفادة من تجاربهن وخبراتهن.

لا تزال المملكة المتحدة ثابتة في التزامها بدعمالعمل المهم الذي تضطلع به البعثة والشعب العراقي وهما يعملان من أجل بناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الشاملة. وأود أن أكرر التأكيد على تقديرنا للعمل الهائل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقوم به في مساعدة السلطات العراقية. ونرحب بتمديد ولاية البعثة. ومن الأهمية بمكان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم الدعم إلى حكومة العراق وهي تشرع في تنفيذ برامج واستراتيجيات جديدة للتغلب على التحديات وتمهيد الطريق لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

لقد خرج العراق من فترة اضطراب وبذل جهودا ترمي إلى استعادة الاستقرار والازدهار في البلد. وتتسم المرحلة الحالية بالأهمية البالغة وتتطلب مواجهة التحديات المستمرة من خلال تعزيز الإصلاحات الانتخابية والاقتصادية والاجتماعية وإصلاحات القطاع الأمني، والتصدي للفساد، وبناء مؤسسات حكومية قوية، فضلا عن تعزيز الاستقرار والتعمير. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم إحراز التقدم بشأن القرارات المتعلقة بالمناصب الوزارية الشاغرة. ولذلك، فإننا نحث الأحزاب السياسية على كفالة سرعة إتمام عملية تشكيل الحكومة ومعالجة الشواغل العامة بفعالية.

ونشجع السلطات العراقية على تركيز جهودها على تقديم الخدمات العامة الأساسية وعلى وضع سبل تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن في ذلك النساء والشباب وأفراد جميع الفئات الدينية والعرقية، عن طريق التعجيل بتنفيذ البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٢. ونشجع أيضا السلطات العراقية على

ضمان تحقيق الحكم الفعال والشامل للجميع والوفاء بالتزاماتها من أجل كفالة المشاركة المتساوية للمرأة على جميع مستويات هياكل صنع القرار.

وتتطلب مسألة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة اهتماما خاصا. ونرى أن من المهم زيادة الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات، وتنفيذ التدابير الفعالة التي من شأنها أن تكفل الحماية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في العراق. ويساورنا القلق أيضا إزاء حالة الأطفال، ولا سيما أولئك المحتجزون بتهم متصلة بالأمن الوطني ويُعتقد أنهم منتسبون إلى الجماعات المسلحة. إذ ينبغي أن يُعامل هؤلاء الأطفال كضحايا في المقام الأول. ونحث العراق على ضمان وصول بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى الأطفال المحتجزين، ووضع تدابير غير قضائية كبدائل للمحاكمة والاحتجاز، وضمان إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة.

إن تحقيق الاستقرار في البلد يتطلب أيضا تعزيز المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال المساعدة في العودة الطوعية الكريمة والآمنة للنازحين، واندماجهم المحلي أو إعادة توطينهم. ومن الأهمية بمكان أن يُعامل الأشخاص المشردون داخليا بطريقة غير تمييزية، بصرف النظر عن انتماءاتهم المتصورة وأن تُقدم إليهم المساعدة التي يحتاجون إليها.

ونود أن نعرب عن قلقنا من أن التوترات المستمرة في منطقة الخليج قد تؤثر سلبا على الحالة الأمنية في العراق وتزيد من زعزعة الاستقرار في البلد. وفي الوقت نفسه، فإننا نقدر سياسة العراق المتوازنة فيما يتعلق بالبلدان المجاورة في المنطقة.

في الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى دعم العراق في جهوده الرامية إلى استعادة الاستقرار بعد سنوات من النزاع، في ظل الاحترام الكامل لوحدته وسيادته وسلامته الإقليمية. ومن الأهمية بمكان المحافظة على أمن العراق من خلال التخفيف من حدة التوترات.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم والسيدة جانين هينس بلاشارت على بيانها الواضح. ونرحب بالعمل القيم الذي تقوم به وفريقها التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

إن بيرو تتابع عن كثب التقدم المحرز نحو إكمال تشكيل حكومة العراق، فضلاً عن الجهود القيمة التي تبذلها الطبقة السياسية لإيجاد نقاط تقارب عن طريق الحوار والحلول التوفيقية. ونأمل بوجه خاص أن يفضي إنجاز هذه العملية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مما سيسهم بلا شك في عملية المصالحة الوطنية الجارية.

وتشمل التحديات الأخرى الحاجة الماسة إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى الجمهور، وإعادة بناء الهياكل الأساسية وإعادة تنشيط الاقتصاد. ولتحقيق ذلك، يجب تنفيذ برنامج الحكومة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، الذي سيُعزَّز تأثيره عند إتمام عملية إنشاء مختلف الوكالات الحكومية.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الفساد من خلال وضع استراتيجية وطنية لمكافحة تلك الآفة، فضلاً عمّا خصّها به البرلمان من أولوية. وينبغي الاستفادة من هذا الزخم من أجل بذل المزيد من الجهود للنهوض بسيادة القانون وتعزيز ثقة الناس في سلطات بلدهم.

إن دعم المجتمع الدولي أساسي في جميع تلك المراحل، بما في ذلك مساهمته في المساعدة الإنمائية، وتعزيز الاستثمار ورصد أعمال فلول داعش التي ما زالت تشكل جيوبا تزعزع الاستقرار، بما في ذلك المساءلة العالمية عن الأفعال التي قد تشكل جرائم فظيعة.

وفي هذا الصدد، نشدد على التقدم الذي أحرزه خلال الأشهر الستة الماضية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالتنسيق مع البعثة. ونشيد بالجهود التي يبذلها الفريق لإقامة حوار مع الطوائف الدينية داخل العراق، مثل الأيزيديين في سنجار والمسيحيين في الموصل. ونشجع أيضا فريق التحقيق على مضاعفة جهوده لتعزيز قدرته التشغيلية لإتاحة الاستخدام المناسب لمواد الإثبات في الهيئات القضائية المحلية.

وثمة تطور إيجابي آخر، في رأينا، وهو التقارب بين العراق وجيرانه من أجل تعزيز مبادرات التعاون والتوافق التي تتيح فضاء إقليميا خاليا من النزاعات دعماً لبناء السلام المستدام.

ومع ذلك، تكرر بيرو الإعراب عن قلقها إزاء الحالة الهشة للغاية التي يعيشها ١,٧٥ مليون شخص مشرد داخليا. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (S/2019/365)، فهم مترددون في العودة إلى مناطقهم الأصلية في الأجل القصير. ويمثل هذا أحد التحديات التي يجب على الحكومة معالجتها فوراً.

ونشدد على أهمية الدور الذي يتعين على بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع به على صعيد مختلف جبهات ولايتها. ونشدد على دعمها لوضع خطة تشغيلية لانتخابات مجالس المحافظات، فضلا عن عملها بصفة مراقب أثناء المحاكمات وجلسات التحقيق لكفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة واحترام حقوق الإنسان، بفضل تعاون مجلس القضاء الأعلى في العراق.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها البعثة لتحديد أماكن الممتلكات والأشخاص الكويتيين المفقودين وتحديد هويتهم، بالنظر إلى رغبة الحكومة العراقية ومواصلة الكويت دعم تلك العملية.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر السيدة جانين هينيس – بلاشارت على إحاطتها. ويسرنا أن مجلس الأمن اعتمد بالإجماع القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي نؤيدها تأييدا كاملا. يمر العراق بمرحلة حاسمة. فقد قُطع شوط كبير على درب التقدم، كما ذكر زميلنا البريطاني، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات، في سياق لا يزال صعباً على الصعيد الأمني، بالنظر إلى التهديد الخطير الذي لا يزال يشكله تنظيم داعش.

في البداية، تؤيد بلجيكا الإسراع بتشكيل حكومة اتحادية. ونشجع الأطراف المختلفة على دعم رؤية مشتركة للبلد والتوصل إلى حلول توفيقية. وفي هذا السياق المحدد، يعد إنشاء مؤسسات حكومية قوية ضروريا لمواجهة التحديات.

ونؤيد الحكومة العراقية في عملياتها لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وجهود الإصلاح التي تبذلها بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص. ونرحب أيضا بالتزام الحكومة العراقية القوي بمكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن إعادة بناء الاقتصاد وحدها لن تكون كافية.

إننا نثني على الجهود التي تبذلها الحكومة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل إزالة الذخائر المتفجرة حتى تستمر عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وكذلك لتمكين الأسر من العودة إلى مجتمعاتها المحلية واستئناف حياتها. وفضلاً عن ذلك، في وقت ينبغي فيه للعراق أن يتطلع إلى المستقبل، تكتسي المصالحة أهمية بالغة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال شمول جميع قطاعات المجتمع العراقي ومختلف الطوائف.

ونؤيد المهمة السامية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في تعزيز العدالة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الإصلاح القضائي والقانوني وتعزيز حماية الأطفال. ونشجع الحكومة على بذل مزيد من الجهود لمعالجة مسألة حق كل محتجز في محاكمة

عادلة، ولا سيما الأطفال والقصر. كما نشجع الحكومة العراقية على وضع خطة عمل بشأن الأطفال والنزاع المسلح، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الذي يعمل بالفعل صوب تحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع الحكومة.

وأخيرا، نؤيد الجهود التي يبذلها العراق للانفتاح على البلدان المجاورة، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية استنادا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيدة جانين هنيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها. ونرحب أيضا باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرارَ ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الذي يعكس الدعم الهام الذي يقدمه المجلس إلى أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والحكومة العراقية.

وتقر الصين بتنفيذ البعثة لولايتها تنفيذاً فعالاً وبدورها الهام في دعم الحكومة العراقية لتعزيز الحوار السياسي الجامع، والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، من بين جملة أمور أخرى. وإننا نقدر تعاون البلد المضيف مع البعثة على نحو وثيق، مما أسفر عن نتائج إيجابية. إن قيام المجلس بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة يعد أمرا هاماً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم البعثة في تنفيذ أعمالها وفقاً لولايتها.

لقد قام شعب العراق وحكومته مؤخرا بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على السواء على النحو الواجب، فحققوا نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب، واستعادوا الأمن والاستقرار تدريجيا ودفعوا بعجلة الإعمار الاقتصاد على نحو مطرد إلى الأمام. وتشيد الصين بهذه الخطوات. وترحب بسياسة الانفتاح والعلاقات الودية التي تنتهجها الحكومة العراقية إزاء جيرانها. ونقدر حقيقة أن الحكومة قد وضعت برنامجها الوطني للفترة ٢٠١٨ –٢٠٢٠ واستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد. وفضلا عن ذلك، فإننا نشيد بمساعي الحكومة صوب تسوية المسائل المعلقة القائمة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان من خلال الحوار والمشاورات، وإزالة نقاط التفتيش الجمركية الداخلية واستئناف دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في حكومة إقليم كردستان. يعيش البلد لحظة حاسمة في توطيد ما حقق من نتائج في مجال مكافحة الإرهاب، وتحقيق السلام والأمن وإحراز التقدم على صعيد إعادة الإعمار الوطني. وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، يجب أن ندعم العراق لكي يواصل مكافحة الإرهاب وتعزيز النتائج التي تحققت في هذا الصدد. لقد قدم هذا البلد تضحيات هائلة في الحرب الدولية ضد الإرهاب. ولا يزال مهددا من قبل فلول الإرهابيين ويحتاج إلى دعم من جميع الأطراف لإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى أوطانهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم بالكامل سيادة العراق وولايته القضائية وأن يدعمه في جهوده الرامية إلى تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وفقاً للقوانين المحلية ذات الصلة، وإلى كبح عودة وانتشار القوات والأنشطة الإرهابية. ونحن ندعم جهود فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومة العراقية، للاضطلاع على نحو نشط بعمله على أساس ولايته.

ثانيا، ينبغي لنا أن نشجع بنشاط الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار المتسارع للعراق. فالتنمية ضرورية لضمان تحقيق السلام. ويتعين أن تركز الحكومة على تطوير البنية التحتية وتعزيز إعادة البناء الاقتصادي وتحقيق التقدم والنهوض بقدرتها على توفير الخدمات العامة وتحسين مستويات معيشة السكان، بمن فيهم المشردون داخلياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بتعهداته من خلال الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة

للعراق، والمساعدة على التخفيف من حالته الإنسانية المتدهورة، والمساعدة في انتعاشه الاقتصادي وتهيئة بيئة مواتية لإعادة بنائه.

ثالثا، ينبغي أن نواصل دعم الحوار السياسي الشامل للجميع وعملية المصالحة الوطنية في العراق. ويجب على المجتمع الدولي احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وتعزيز الشمول والمصالحة والتعايش المتناغم بين جميع الأطراف العراقية بما يتماشى مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع العراقيين. كما ذلك سيكون له تأثير إيجابي على السلام والاستقرار الإقليميين.

وتدعم الصين أي جهد يساعد في الحفاظ على السلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب في العراق. وسنواصل تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للبلد وبذل جهودنا لتحسين الحالة الإنسانية. وسنشارك بنشاط في إعادة الإعمار الاقتصادي في العراق وسنساعده على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أود أولاً أن أشكر السيدة جانين هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسأركز على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة، يسرنا أن ننضم إلى أعضاء المجلس في الترحيب باتخاذ القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أن أشكر الوفد العراقي على تعاونه الممتاز، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة القائمة على الصياغة، على عملها بشأن القرار. ونحيي العمل الأساسي الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة، والذي أعتقد أن مختلف قطاعات المجتمع العراقي تنظر إليه بشكل إيجابي. ونتقدم بالشكر للممثلة الخاصة هينس بلاشارت وفريق بعثة الأمم المتحدة بأكمله على عملهم الممتاز الذي لا يزال مستمرا. ونشيد أيضا بالتعاون الجيد بين حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة.

إن القرار المتخذ اليوم لا يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة فحسب، بل إنه يحسّنها. وهو يدل على وحدة المجلس في مساعدة العراق على تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أضحى وجود بعثة قوية للأمم المتحدة في العراق لديها القدرة على مساعدة شعب وحكومة العراق في مواجهة التحديات المعقدة أكثر أهمية من أي وقت مضى، ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لولايتها.

ثانيا، فيما يتعلق بالتطورات التي يشهدها البلد، تشيد إندونيسيا بالعراق على تشكيله حكومته الجديدة، وتتطلع إلى شغل بقية المناصب الوزارية. ويشكل الانتهاء السريع والفعال من تشكيل الحكومة العراقية شرطا أساسيا لاكتساب الحكومة الجديدة ثقة الشعب ودعمه. واستقرار العراق مهم ليس لشعبه فحسب، بل للمنطقة ككل. ونحن بحاجة إلى مواصلة دعم جهود المصالحة والتنمية في العراق. كما أننا ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة العراقية وتسريع برنامج الحكومة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ لتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العراق.

ويتعين علينا نحن المجتمع الدولي أن ندعم العراق في مساعيه. ونرحب، على غرار الآخرين، بإعلان الحكومة عن وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وكذلك باعتبار البرلمان لمكافحة الفساد إحدى أولوياته، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2019/365).

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة التحديات الأمنية، فقد أحطنا علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة هينس بلاشارت فيما يتعلق بقضية عودة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأسرهم والتي يجب إدارتها بطريقة سليمة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال. ومسألة إعادة التأهيل وإعادة

الإدماج ليست بالتأكيد مهمة سهلة. ولكن ينبغي بذل جهود لكي لا يؤدي ذلك إلى تجدد التطرف وتوليد سلالة جديدة من الإرهاب. ونشيد بالعمل الدؤوب لقوات الأمن العراقية في بحثها المستمر عن فلول التنظيم، الذين يهددون أمن جميع السكان ويعيقون العملية الجارية. ونعتقد أن هناك حاجة إلى نهج شامل للتصدي للتحديات الأمنية وضمان تحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي أمر بالغ الأهمية.

أخيرا، ينبغي أيضا أن تكون مسألة المساعدة الإنسانية من ضمن أولوياتنا. وثمة أهمية لمسائل من قبيل عودة المشردين داخليا وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذه المرحلة، يحتاج العراق إلى كل الدعم والمساعدة من إخوته وأخواته في الأمم المتحدة. ونؤكد لكم التزام إندونيسيا بدعم استقرار العراق وتنميته وسلامه الدائم.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى جمهورية إندونيسيا على رئاستها الحكيمة لمجلس الأمن لهذا الشهر، والشكر موصول إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس في الشهر المنصرم. ويطيب لي الترحيب بإحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جانين بلاشارت، التي كان لها حضور مميز منذ الأيام الأولى لتسلمها المنصب.

ترحب حكومة بلادي باتخاذ القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة أخرى، وتقدر الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن، والأسلوب الجماعي والتعاون الذي اتُبع في التفاوض على تجديد الولاية، ونعبر أيضا عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مساندتها لهذا القرار.

قدمت حكومة بلدي طلبا لتمديد الولاية من أجل تلبية احتياجات تراها أساسية ويمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بها لدعم العراق لتلبية احتياجات جميع مواطنيه، مع الحفاظ على المسؤوليات والمهام الرئيسية للبعثة، وهذا ما تم عندما اتُخذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) الذي تم من خلاله تبسيط الولاية وتقليص حجم الوثيقة نفسها تماشيا مع احتياجات العراق في تلك المرحلة (انظر S/PV.8285).

وتأمل حكومة بلادي في العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتلبية احتياجات العراق في المرحلة القادمة، ونشجعها على التنسيق عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل ضمان تنسيق الجهود والتقدم المحرز في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية على الصعيد المحلي والحكومة والمستويات الوطنية.

على الرغم من عدم اكتمال تشكيل مجلس الوزراء، فإن حكومة بلدي التي تشكلت على أساس استقلالية وكفاءة أعضائها، بدت قادرة على تنفيذ برنامجها الحكومي، إذ تم تحقيق ومتابعة الكثير من الملفات على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجال حقوق الإنسان والانفتاح على دول الجوار وكذلك الدول الإقليمية، ومنها ما يلي:

أولا، الحفاظ على مكتسبات الشعب العراقي وأمنه واستقراره والمضي بمشاريع الإعمار وتعزيز وحدة الشعب العراقي وتلبية متطلباته في تطوير الخدمات والتنمية والإعمار والازدهار الاقتصادي، إذ أن الوضع في العراق يتطور بشكل إيجابي على الصعد كافة. فعندما يتحسن الوضع الأمني يتحسن الوضع السياسي، ولهذا علاقة بالتوافق الموجود في العراق، فلولا تعاون

الجميع لما تحقق الانتصار على الإرهاب. ونحن حريصون على هذا التوافق ونحاول الحفاظ عليه، وهو يعكس وحدة سياسية كبيرة في البلد، بما فيها العلاقة بين بغداد وإربيل، التي هي اليوم على أحسن حال وفي تعاون مستمر.

ثانيا، شهد العراق، وخاصة في المحافظات المحررة، حالة من الاستقرار الأمني. أما في العاصمة بغداد، فإن القوات الأمنية اقتربت من فتح جميع الشوارع المغلقة فيها منذ عام ٢٠٠٣، ومنها شوارع المنطقة الخضراء.

ثالثا، حرصت الرئاسات الثلاث ووزير الخارجية على ترجمة العلاقة الوثيقة بين العراق ودول الجوار والمحيط الإقليمي وتحويلها إلى فرص وبرامج على الأرض والتوصل إلى تفاهمات أكبر على أساس المصالح المشتركة وإقامة مشاريع استثمار مشتركة تسهم في تعزيز الاقتصاد والاستثمارات في المجالات الزراعية والصناعية وتوفير فرص عمل واسعة. إن العراق لن يدخر جهدا في تعزيز جهود الأمن والاستقرار في المنطقة، ويتبع سياسة الحياد الإيجابي في بيئة التوتر المتصاعد حاليا في المنطقة ويستند إلى وعي بأهداف الأمن القومي العراقي وتعزيز المسار للحفاظ على المكتسبات العراقية التي تحققت ضد عصابات داعش الإرهابية.

رابعا، انخفض عدد النازحين من حوالي ٥ ملايين إلى ١,٨ مليون نازح من المناطق التي كانت تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابية، في حين ارتفع عدد العائدين إلى محافظة نينوى إلى حوالي ١,٤ مليون عائد، تليها محافظة الأنبار إذ عاد إليها ١,٢ مليون، كما عاد حوالي ٥٣٤ ٠٠٠ إلى محافظة صلاح الدين.

خامسا، يعمل مجلس النواب، بمبادرة من رئيس الجمهورية، على سن مشروع قانون الضحايا من الأيزيديات، الذي يهدف إلى تعويضهن ماديا ومعنويا وتأهيلهن ورعايتهن وتأمين الحياة الكريمة لهن، بالإضافة إلى اعتماد الوسائل الكفيلة بدمج الضحايا في المجتمع وإعادة تأهيل البنى التحتية وكذلك سن مشروع قانون مكافحة العنف الأسري الذي يحمي بالكامل الحقوق القانونية لجميع ضحايا العنف الأسري والذي يتماشى والدستور العراقي الذي يحظر جميع أشكال العنف وسوء المعاملة داخل الأسرة ويتوافق والمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

سادسا، استمرار التعاون مع الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، لصياغة خطة عمل مشتركة لحماية حقوق الأطفال المتضررين من الأعمال الإرهابية، وكذلك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في حالة النزاع المسلح في العراق، لتنفيذ بنود بيان مشترك وفق الخطة التنفيذية التي أطلقت سنة عام ٢٠١٨.

سابعا، بذل الجهود للتخفيف من آثار تغير المناخ باستخدام الموارد الوطنية والدولية التي تضمن الأمن الغذائي والمائي، اللذين يشكلان أولوية لدى حكومة بلدي بسبب تأثيرهما الكبير على تغير المناخ.

تعي حكومة بلدي تماما أن هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه لتحقيق مطالب الشعب العراقي المشتركة، كالإصلاح السياسي واستتباب الأمن والقضاء على الفساد وما أسمته السيدة هينس – بلاشارت، الشبكات الخاصة ووضع حد للكسب غير المشروع ولتوفير فرص اقتصادية عادلة ومتساوية لجميع مكوناته.

على الرغم من هزيمة عصابات داعش الإرهابية في العراق وسورية، فإن خطرها لم يَزُل بعد. حيث تعمل حكومة بلدي على التصدي لهذا الفكر الظلامي بالعمل وفق منهج شمولي على المسارات الأمنية والفكرية والتنموية والتشريعية، وتبذل جهودا حثيثة لإيجاد تكييف قانوني يمكن من محاكمة مجرمي داعش الإرهابيين وإصدار الأحكام القانونية بحقهم في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي ارتكبوها في العراق.

ومن ضمن إجراءات حكومة بلدي لتعزيز تدابيرها لمكافحة الإرهاب، قدمت طلبا إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للحصول على برنامج الأمم المتحدة لمنع سفر الإرهابيين الأجانب، وذلك ببناء مؤسسات عراقية قادرة على التصدي للتحديات والصعوبات التي واجهها العراق في جمع وتحديد هوية المسافرين الذين يتدفقون إلى العراق وتقديم المعلومات في حال تدفق الإرهابيين الأجانب إلى الأراضي العراقية، ولا يزال التنسيق مستمرا للبت في الطلب العراقي المذكور.

كما تم اعتماد استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب للقضاء على التطرف والكراهية، وصولا إلى مجتمع يؤمن بالتعايش والاعتدال والتسامح. ونحث جميع الدول الصديقة والحليفة على استحداث أنظمة قانونية جديدة لمحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إليها. وفي حال عدم التوصل إلى حل عملي، قد يتمكن تنظيم داعش الإرهابي من اتخاذ خطوات لإعادة تنظيمه من أجل تغيير الوضع القائم وشن هجمات إرهابية واسعة النطاق ومتسقة خارجيا.

ركزت حكومة بلدي، خلال الفترة الماضية، على تطوير العلاقات العراقية الكويتية وتجاوز عقبات آثار الماضي وعملت على مد الجسور والتواصل مع الأشقاء في الكويت الشقيق لتعزيز وتوثيق العلاقات بين البلدين.

وفي هذا المجال، عقدت اللجنة العراقية – الكويتية المشتركة دورتها السابعة يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو، والتي شهدت استعراضا لكل مجالات التعاون بين الجانبين، لا سيما المجالين الاقتصادي والتنموي، وبحث سبل تعزيزها. كما تم التوافق على حل العديد من القضايا العالقة في إطار العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين. وسيشهد يوم الغد زيارة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي لدولة الكويت الشقيقة.

يرحب العراق بإصدار البيان الرئاسي S/PRST/2019/1 حول قضيتي الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية. فقد عمل وفدنا جنبا إلى جنب مع الأشقاء في وفد دولة الكويت الشقيقة لصياغة هذا البيان، وهذا دليل على التزام العراق بتنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ونولي أهمية كبرى للبحث عن الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة رفاتهم إلى أوطانهم، وفي تحديد مكان وجود الممتلكات الكويتية المفقودة وإعادتها، بما فيها المحفوظات الوطنية.

وفي سياق هذه الجهود، تم العثور على مقبرة جماعية في مدينة السماوة تضم رفات أجريت لها الفحوصات الأولية وتشاركنا النتائج مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمطابقتها مع الجهات المختصة في دولة الكويت الشقيقة، آملين أن تكون النتائج إيجابية.

وأخيرا، نثمن دور الأمم المتحدة في دعم العراق في جميع المجالات، لا سيما فيما يخص دعم النازحين ومشاريع دعم المرأة والطفل في المناطق المحررة والمتضررة وتوفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الصحية والتعليم وإعادة الإعمار. وإن حكومة بلادي ملتزمة بتوفير ظروف عمل جيدة للبعثة والتعاون من قبل مختلف الجهات العراقية المعنية. كما نتطلع إلى استمرار الدول الشقيقة والصديقة والحليفة في دعم العراق في المرحلة القادمة، مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. ونكرر شكرنا للسيدة بلاشارت وفريقها لالتزامهم وتعاونهم مع حكومة بلادي لتنفيذ الولاية المناطة بالبعثة بما يخدم مصالح العراق واحتياجاته، متمنين لهم النجاح والسداد في تنفيذ مهامهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.